## المحور الثاني النظرية العامة للدولة.

تشكل الدولة البناء الأساسي لتنظيم المجتمعات البشرية بالتالي، وجب البحث في أصل نشأت الدولة، وكيف ألهم البشر بإنشاء هذا التنظيم بغية إيجاد مجتمعات منظمة على هذه الأرض.

إن إشكالية أصل نشأة الدولة قديمة قدم هذا الكيان، فقد أختلف في أصلها وتطورها وكيف وصلنا إلى شكل الدولة الحالية وهو ـ الدولة الأمة ـ التي برزت مع مؤتمر واست فاليا 1648.

هل يرجع نشأة الدولة إلى الله كما تقول نظرية التيوقراطية الدينية سواء نظرية التفويض المباشر والغير المباشر، أم على القوة والغلبة كما تكلم عنها ابن خلدون، أم لعوامل اقتصادية كما طرحتها النظرية الماركسية ونظرية التبعية، أم يعود ذلك إلى نظرية التطور سواء العائلي أو التاريخي، كما تبرز نظرية العقد الاجتماعي والتي تجعل من الدولة تؤسس نتيجة عقد اجتماعي بين أفراد كانوا في مرحلة ما قبل العقد ثم أرادوا تأسيس الدولة، هذه الأخيرة نجد فيها ثلاث مفكرين يشتركون في فكرة العقد الاجتماعي المؤسس للدولة، لكنهم يختلفون في بقية العناصر الأخرى: توماس هوبز ، جون لكن جون جاك روسوا.

## ***المحور الثاني : النظرية العامة للدولة***

### ***المحاضرة الأولى: أصل نشأة الدولة***

إن البحث في أصل نشأت الدولة و تحديد زمن ظهورها يعد من الأمور الصعبة و المستحيلة، لأن الدولة بمفهومها المعقد و المركب لم تنشأ صدفة، كما أن تكوينها لم يتم دفعة واحدة بل على مراحل، و يرجع أصلها إلى الحضارات القديمة، وهي في تطورها تتأثر بالأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية السائدة، فكان مبدأ التطور و التحول العامل البارز في حياة البشر و نقطة أساسية وقوة مرجعية في تغيير مصيرهم، ونمط حياتهم من حياة الفوضى و الظلم و الطغيان إلى حياة منظمة، ومن نظام خاضع لقانون الطبيعة إلى نظام خاضع للقانون الوضعي.

ومن هنا بدأت الجهود الفقهية من أجل البحث في أصل نشأة الدولة، فأنقسم الفقهاء والمفكرون الذين تناولوا البحث في أصل التاريخي للدولة إلى مذاهب عدة و قدموا في هذا الشأن نظريات مختلفة ، وفيما يلي إيضاح لهذه النظريات.

### ***المطلب الأول : النظريات غير العقدية***

من خلال تسميتها يتضح أن جل هذه النظريات لم تشر إلى العقد من أجل تأسيس أصل نشأة الدولة، بل أرجعت ذلك إلى بعض الظروف و الوقائع التي حدثت بالصدفة، وكان من شأنها تغير حياة الأفراد بشكل جدري و نهائي، وهذا الاتجاه قد شمل أولا النظرية الدينية ( التيوقراطية) ، نظرية القوة و الغلبة، نظرية التطور الأسري أو العائلي، وأخيرا نظرية التطور التاريخي.

#### ***الفرع الأول: النظريات التيوقراطية( الدينية)***

تعتبر من أقدم النظريات التي تعرضت لأصل نشأة الدولة، و ترجع النظريات التيوقراطية السلطة في الدولة إلى الله، فالله هو مصدر السلطات في الدولة و هو الذي يختار الحكام الذين يقومون بممارستها سواء بشكل مباشر أو غير المباشر و هي تأخذ الصور التالية.

***أولا: التفويض الإلهي المباشر***

في هذه النظرية يعتبر الحاكم إلاها أو شبه إله يعبد و يطاع، وبالتالي تعاليمه وحي منزل لا يجوز مخالفته، وقوته يستمدها من ذاته و لا يستمدها من الآلهة، وهذا ماحدث في بعض الحضارات القديمة ، كالحضارة الفرعونية أين كان " حورس " أو " راع" عبارة عن ملك وإله معبود، كذا ماحدث في حضارة البابلية و أشورية.

***ثانيا : نظرية الحق الإلهي الغير مباشر***

مقتضى هذه النظرية أن الحاكم لا يستمد سلطته مباشرة من الله، وإنما يستمد بطريق غير مباشر، بمعنى أن الله لا يختار الحاكم مباشرة، وإنما بشكل غير مباشر من خلال توجيه العناية الإلهية للحوادث على نحو يؤدي إلى اختيار حاكم معين، فالعناية الإلهية ترتب الحوادث و تسلسلها و توجه إرادات الأفراد و تسيرها نحو إختيار شخص معين أو أسرة معينة لحكم الدولة، وبالتالي فإن الشعب طبقا لهذه النظرية ليس سوى أداة لتنفيذ المشيئة الإلهية، ومن تم الحاكم يتولى السلطة عن طريق الشعب، ولكن بتوجيه من العناية الإلهية أي بمقتضى الحق الإلهي غير المباشر.

***الفرع الثاني : نظرية القوة***

ترد هذه النظريات أصل الدولة إلى القوة أو الصراع بين الجماعات الأولية، حيث كانت الجماعات الأولية تعيش في صراع مستمر مع بعضها، وقد نتج عن هذا الصراع انتصار جماعة منهم على غيرها من الجماعات أي أصبح غالب يفرض إرادته على المغلوب، ويمد سلطانه على إقليم معين ، فوجدت الدولة.

ولقد كان أقطاب النظرية القدامى يرون أن قوة المنتصر في هذا الصراع تمثلت في القوة المادية و الإنتصار الحربي الحاسم في ميدان المعركة، غير أن أنصار النظرية المحدثين يعتقدون أن الإنتصار في الصراع لا يعتمد على القوة المادية و حدها، وإنما يستند كذلك إلى حكمة المنتصر و حنكته و دهائه السياسي.

وقد تمحورت هذه النظرية في ثلاث إتجاهات و هي:

- نظرية ابن خلدون .
- النظرية الماركسية .
- نظرية التضامن الاجتماعي.

***الفرع الثالث: نظرية التطور***

و تتمحور هذه النظرية في اتجاهين وهما:

***أولا : نظرية التطور العائلي***

يرى أنصار هذه النظرية أن أساس الدولة هي العائلة، وأساس سلطة الحاكم فيها يرجع إلى سلطة رب الأسرة .

فالأسرة طبقا لهذه النظرية هي الخلية الأولى في المجتمع، ومنها تكونت العشيرة فالقبيلة تم تطورت القبيلة إلى المدينة وأخيرا الدولة التي تعد نهاية المطاف في التنظيم الاجتماعي إلا أن هذه النظرية تعرضت للإنتقاذ.

***ثانيا: نظرية التطور التاريخي***

تقوم هذه النظرية على أن الجماعة السياسية وليدة عوامل متعددة، تفاعلت على مر الزمن حتى نشأت الدولة، ومن ثم فإن الدولة وما بها من سلطة هي ثمرة تفاعل عوامل متعددة تختلف من دولة إلى أخرى حسب ظروف كل دولة على حده، وعلى ذلك فإن كل مجتمع يتكون وفقا لظروفه الخاصة من تاريخية و اقتصادية و اجتماعية و سياسية، والأمر الذي يستتبع عدم جواز تفسير نشأة الدولة وإسناد

السلطة السياسية فيها إلى قاعدة عامة بالنسبة لكل الدول، وإنما ينبغي بحث هذا الموضوع بالنسبة لكل دولة على حده.

***المطلب الثاني: النظريات العقدية( الديمقراطية)***

يعود ظهور النظريات العقدية إلى أواخر القرن السابع عشر، و التي تزامنت مع إنتشار الأفكار الليبرالية المقررة للسلطة المطلقة للشعوب و المعارضة للدكتاتورية الملكية الجامحة، و فحوى نظرية العقد الإجتماعي يتمثل في وجود حياة فطرية تسبق قيام الجماعة ، وأن الإنتقال من حياة الفطرة إلى حياة الجماعة، قد تم بناء على عقد اجتماعي بين الأفراد بقصد إقامة السلطة الحاكمة .

ولقد إقترنت نظرية العقد الإجتماعي بإسم الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو، الذي عرضها عرضا مفصلا في كتابه " العقد الإجتماعي"، بيد أن روسو لم يكن أول من قال بهذه النظرية حيث سبقه إلى ذلك كل من توماس هوبز، وجون لوك، وسوف نعرض نظرية العقد الإجتماعي لدى هؤلاء الثلاثة على التوالي:

***الفرع الأول: نظرية العقد الإجتماعي عند هوبز(1588-1679)***

تتلخص نظرية هوبز بأن حياة الفطرة الأولى كانت تسودها الفوضى و الإضطراب نتيجة للصراع الدائم بين الأفراد، ذلك أن الإنسان أناني بطبيعته تحركه الشهوات و الأطماع و الرغبة في القضاء على الآخرين، وهو الأمر الذي يقضي إلى حكم الغاب، و للخروج من هذه الحالة البائسة، إتفق الأفراد على إقامة فيما بينهم مجتمع منظم يخضعون فيه لحكم واحد منهم لينتقلوا بذلك من حالة الفوضى الأولى إلى حالة المجتمع المنظم، ويرى هوبز أن الحاكم ليس طرف في العقد الذي يبرمه الأفراد فيما بينهم، كما أنهم يتنازلون له عن كافة حقوقهم الطبيعية التي كانت لهم في حالة الفطرة، ولما كان الحاكم أجنبيا عن العقد، أي ليس طرفا فيه، فإنه لا يلتزم إتجاه الأفراد بأي شيء كما أن الأفراد يخضعون لسلطانه المطلق، وينتهي هوبز إلى القول

بأنه " مهما أستبد الحاكم برعيته فإن حياتهم ستكون أفضل من الحياة البدائية التي كانت تعمها الفوضى و الصراعات" .

***الفرع الثاني : نظرية العقد الاجتماعي عند جون لوك(1623-1704)***

يعتبر جون لوك –على خلاف هوبز– من أنصار الحكم المقيد و من المدافعين عن الحرية، ولقد إتفق مع هوبز في أصل نشأة الجماعة المنظمة هو العقد، بيد أنه إختلف معه في مضمون هذا العقد و أثاره، وذلك في تصوره لحالة الفطرة السابقة على وجود الدولة حيث يرى لوك أن حالة الفطرة التي كان يحياها الأفراد قبل العقد لم تكن حالة فوضى وبؤس و شقاء، بل كانت على العكس من ذلك حياة تسودها الحرية و العدل و المساواة في ظل مبادئ القانون الطبيعي.

ورغم أن الإنسان في حياة الفطرة كان يتمتع بكافة حقوقه على قدم المساواة مع أقرانه، إلا أن حالة الفطرة هذه لاتخلو من مساوئ تتمثل في عدم وجود سلطة تحول دون اعتداءات الأفراد على بعضهم البعض، وتوقيع جزاء على المعتدين و إنصاف المظلومين، وهو ما دفع الأفراد إلى الخروج من حالة الفطرة، والانتقال إلى المجتمع المنظم عن طريق العقد الاجتماعي رغبة منهم في إيجاد سلطة عليا تتولى تنظيم شؤون المجتمع، وإقامة العدل بين أفراده عن طريق تقرير جزاء يوقع على كل من يحاول الاعتداء على حقوق الأفراد و حرياتهم، و يرى هوبز أن العقد يكون بين الشعب من جهة و الحاكم من جهة أخرى، فالحاكم طرف في العقد، كما أن الأفراد لم يتنازلوا على كل حقوقهم بل جزء من حقوقهم بالقدر اللازم لإقامة السلطة العامة في المجتمع الجديد، مع احتفاظهم بباقي حقوقهم، وبالتالي فلا يجوز للسلطة الحاكمة المساس بالحقوق التي أحتفظ بها الأفراد.

***الفرع الثالث: نظرية العقد الاجتماعي عند روسو( 1712-1778)***

لقد إتفق روسو مع كل ون هوبز ولوك في اعتبار العقد الاجتماعي هو أساس الموضوعي و نقطة تحول المرجعية في حياة البشر، ناقلا إياها من الحياة الفطرية البدائية إلى الحياة المدنية المنظمة و بهذه الطريقة تأسست الدولة بمفهومها الحديث. كما أن روسو قد واجه نفس الإشكال الذي تعرض له لوك، أي إذا كانت البدائية هادئة وتميزت بالعدل و المساواة و السعادة فلماذا سعى الأفراد لإبرام العقد الاجتماعي ؟، حينها أرجع روسو اعتقاده بالقول أن إتساع دائرة الجماعة وكذا نمو و تعقد و تضارب مصالح الأفراد، بالموازاة مع تفاقم حدة الصراع و المنافسة بينهم، كل ذلك شكل مؤشرا واضحا عن سيطرة القانون الطبيعي بالشكل الكافي على الحياة الفطرية، لاسيما خلال العهود المتقدمة من حياة البشر، بالإضافة إلى الحياة الطبيعية قد ساهمت بقسط وافر في تعزيز هذا الشعور بالانتماء الجماعي لدى الأفراد، وذلك عندما أدراكو بأنهم عاجزين عن تلبية حاجاتهم و رغباتهم بصفة منعزلة أو بصفة ذاتية أو فردية، نظرا للصعوبات و العوائق الكبيرة التي كانت تواجههم بفعل ظروف الطبيعية القاسية، والتي جعلت مصير حياتهم ينبأ بالخطر و الهلاك، لذلك كان من الضروري اجتماعهم و إتحادهم و تعاونهم، من أجل تكييف جهودهم وطاقتهم في سبيل مواجهة قوى الطبيعة.

تشكل النظريات السابقة لتفسير وجود الدولة، إشكالية أساسية أي هذه النظريات أكثر صدقية من الناحية الواقعية والتاريخية لتفسير نشأة الدول عبر التاريخ البشري الممتد عبر آلاف السنين.

فقد نجد بعض الدول تفسرها النظرية الدينية أو ما يعرف بالتفويض الإلاهي المباشر مثل ما قال الفراعنة أنهم آلهة على الأرض بالتالي فالدولة ماهي إلا نتاج إرادتهم، وقد نجد تفويضا غير مباشر مثل فكرة الخلافة والبابوية وهي تشكل واقع تأسيس دول على التفويض الإلاهي الغير مباشر.

كما أن الغلبة والقوة التي أكد عليها ابن خلدون نجدها في واقع تاريخ ظهور الدول وتطورها هي الأساس فأغلب الدول ولدت وتطورت عن طريق القوة والغلبة حتى أصبحت بعضها إمبراطوريات.

كما أن العوامل الاقتصادية نجدها حاسمة في ظهور الدول فكل دولة ماهي إلا معبر النظام الاقتصادي المسيطر على المجتمع، فالإقطاع كان نتاج دولة القرون الوسطى والتحالف بين الباباوات وملاك الأراضي، وظهور الثورة الصناعية أدى إلى ظهور دولة اللبرالية التي تحمي الثورة الصناعية والمنطق الرأسمالي.

كما تشكل نظرية العقد الاجتماعي مفسر لتطور الدولة في أوربا، فقد تم تفسير والدفاع عن الحكم المطلق انطلاقا من أفكار توماس هوبز بعد الصراع الدموي بين الكاثوليك والبروتستانت من جهة والصراع بين السلطة الزمنية والدينية من جهة أخرى وهو ما حتم لإجاد سلطة قوية تضمن الأمن، وهذا هو جوهر أفكار توماس هوب.

بعد أن استتاب الأمن في أوروبا وانتشر الحكم المطلق وسيطرة السلطة الزمنية على الدينية، هنا بدأت المطابة بالحد من السلطة المطلقة وهذا ما ظهر في أفكار جون لوك والحكم المقيد، ومن ثم بدأ ظهور الثورات تأسس حكم تصبح لب السيادة وهو التشريع في يد الشعب وهوما حدث في بريطانيا وتأسيس الملكية المقيدة.

هذه الأفكار انتشرت في جميع أوروبا لكنها أدت إلى المطالبة بالحرية الكاملة وتغيير جدري للنظم الملكية المطلقة، بدأت الثورات وتأسيس نظم ديمقراطية والبداية بالثورة الفرنسية 1789 نلاحظ كيف كانت أفكار جون جاك روسو ومنتسكيو وفولتير الأرضية للثورات ضد الحكم الملكي في جميع أنحاء أوروبا.

نجد أن نظرية العقد الاجتماعي لم تفسر نشأة الدولة ولكنها فسرت تطور الدولة ففي أوروبا.

إن هذا الجدل النظري حول نشأة الدول في التاريخ لن يتوقف إلا بالبحث عن إيجاد تفسير يجمع عدة نظريات في تفسير دولة واحدة كما أنه لا يمكن الأخذ بتفسير واحد لكل الدول فإن كل نظرية تبرز في تفسيرها لدولة ما، وتضعف في تفسير دولة أخرى

ولكن كلما كان هناك جمع لكثير من النظريات نجد التفسير يكون أكثر مصداقية مثل نشأة الإمبراطوريات قديما نجد نظرية التفويض الإلاهي فالملوك كانوا يعتبرون أنفسهم مفوضين من الآلهة، و تبرز نظرية التطور التاريخي في نفس الإمبراطوريات نجدها ترجع لسلالة ما تتوارث الحكم، كما أن الغلبة والقوة مهمة لتثبيت السلطان وتوسعة الدولة كما يقول ابن خلدون.